



"أين عسانا أن نذهب؟"

التدمير والتهجير القسري في كركوك



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص

يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان

المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من

المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد

السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى

تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2016

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجترار في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:

www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.


الطبعة الأولى 2016

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 14/5094/2016

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

©  صورة الغلاف: منزل في حي "واحد حزيران"، هدمته القوات الكردية يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول 2016، مما أدى إلى تشريد عائلة مكونة من 13 فرداً
©Amnesty International



منظمة العفو
الدولية

قائمة المحتويات

5	1. ملخص
	2. المنهجية 7
8	3. خلفية
8	1.3 النزوح في كركوك
9	2.3 هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية"
10	4. هدم المنازل والتهجير القسري
10	1.4 حي "واحد حزيران" في مدينة كركوك
11	2.4 أحياء أخرى في مدينة كركوك
12	3.4 قضاء الدبس في محافظة كركوك
14	5. استمرار التهجير القسري وتشديد القيود على حرية التنقل
16	6. القانون الدولي والمعايير الدولية
18	7. نتائج وتوصيات

1. ملخص

عانى السكان العرب الذين نزحوا إلى محافظة كركوك والسكان العرب المقيمون فيها من انتكاسة في أعقاب الهجوم الدامي والمنسق والمباغت الذي شنته الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية" على محافظة كركوك يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وتبين البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية أن السلطات في كركوك بادرت، رداً على الهجوم، بهدم منازل مئات من العرب السُّنة من سكان كركوك والعرب الذين كانوا قد فروا إليها من محافظات الأنبار وديالى وصلاح الدين، مما أسفر عن تشريد مئات العائلات قسراً إلى خيام أو إبعادهم من محافظة كركوك. كما تبين بحوث المنظمة أن قوات الأمن في كركوك أمرت السكان العرب الآخريين والنازحين داخلياً بالعودة إلى مناطقهم الأصلية، كما صادرت وثائق الهوية الخاصة بهم. وبالرغم من أن التهديد الذي يواجهه هؤلاء الأشخاص لم يُنفذ حتى الآن، فإنهم لا يزالون عرضة لخطر الترحيل والعودة القسرية.

وصحيح أن السلطات في كركوك تواجه تحديات أمنية هائلة ويقع على عاتقها واجب حماية أرواح وأمن كل من يعيش في المناطق الخاضعة لولايتها أو تحت سيطرتها الفعلية، إلا إن الإجراءات الأمنية يجب أن تكون ضرورية ومتناسبة ويجب أن تكفل الحقوق الأخرى. وقد جمع باحثو منظمة العفو الدولية شهادات، بشكل مباشر في شمال العراق منذ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016، من عدد من النازحين داخلياً وغيرهم من سكان كركوك ومن زعماء محليين ونشطاء وسياسيين. وتُظهر هذه الشهادات، المدعّمة بأدلة مستمدة من صور للدمار وتصريحات رسمية، أن حكومة إقليم كردستان ذي الإدارة شبه الذاتية، والتي تسيطر على كركوك بحكم الواقع الفعلي، قد ردت على التهديدات الأمنية على نحو شابته انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وكان مئات الآلاف من النازحين داخلياً قد وجدوا ملاذاً لهم في كركوك منذ أن اجتاح تنظيم "الدولة الإسلامية" أراضي العراق في منتصف عام 2014، إلا إنهم واجهوا بشكل متزايد قيوداً صارمة على حريتهم في التنقل وعلى إمكان تأمين إقامتهم في مدينة كركوك. وفي أعقاب الهجوم الذي وقع يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول، تصاعدت الدعوات من جانب مسؤولين وسياسيين في كركوك لعودة النازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية التي تمت استعادتها من تنظيم "الدولة الإسلامية"، وسط اتهامات بأن بعض النازحين داخلياً كانوا يأوون مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" في منازلهم.

وقد ركزت سلطات كركوك في حملتها على المناطق التي شهدت عمليات توغل لتنظيم "الدولة الإسلامية" يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول. وقد أخلت السلطات قسراً عدداً من السكان وهدمت منازل في حي "واحد حزيران" في المدينة، والذي يقطنه سكان عرب ونازحون داخلياً من محافظات أخرى. وتدعي السلطات أنها لم تهدم سوى المساكن العشوائية، التي بناها السكان على أراضي حكومية بدون تصريح. وبغض النظر عن وضع هؤلاء السكان، فإن من حقهم أن يحظوا بالحماية من عمليات الإخلاء القسري، التي يحظرها القانون الدولي. كما أخلت السلطات قسراً بعض السكان من قريتي قوتان وقوش قاية بقضاء الدبس في محافظة كركوك، يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول، وهدمت بعض المنازل في قرية قوتان.

ومن هؤلاء السكان شخص حُجب اسمه ويُشار إليه بالاسم المستعار "مهيمن" حرصاً على سلامته، وهو يبلغ من العمر 40 عاماً ولديه 10 أطفال وينحدر من إحدى قرى كركوك. وقد أُخلى قسراً مرتين على أيدي القوات الكردية، وكانت المرة الأولى في عام 2015، أما الثانية فكانت يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وقد حكى لمنظمة العفو الدولية أن أشخاصاً يرتدون زياً عسكرياً أخلوا السكان من حي "واحد حزيران"، يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول، بينما راحت الجرافات تهدم المنازل في وقت متأخر من الليل. وأضاف قائلاً:

"أمرتني قوات البيشمركة [القوات المسلحة الكردية] بأن أغادر قريتي، فبينتُ بيتاً هنا... والآن أصبحنا بلا بيت مرةً أخرى، ونعيش كلنا مع أخي. أين عسانا أن نذهب؟"

وقد نفى محافظ كركوك، نجم الدين كريم، أن تكون هناك سياسة رسمية للتهجير القسري، وتعهّد علناً بعدم إعادة أي من النازحين داخلياً إلى المناطق التي لا تزال تحت سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية"، أو المناطق التي تدور فيها اشتباكات، وبالأخص الموصل والمناطق المحيطة بها. إلا إن منظمة العفو الدولية تعتقد أن جميع عمليات العودة ينبغي أن تكون طوعية، ويكتسب هذا الأمر أهمية على وجه الخصوص لأن العودة الآمنة لا تزال أملاً بعيد المنال لمئات الآلاف من النازحين داخلياً بسبب استمرار القتال وانعدام الأمن والهجمات الانتقامية التي تشنها ميليشيات شبه عسكرية وهي بمنأى عن المساءلة والعقاب، بالإضافة إلى الحظر

"أين عسانا أن نذهب؟"

التدمير والتهجير القسري في كركوك

منظمة العفو الدولية

الصريح الذي تفرضه السلطات العراقية والسلطات الكردية على عودة بعض النازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية، بالرغم من أن القوات الحكومية استعادت هذه المناطق من تنظيم "الدولة الإسلامية" منذ فترة طويلة وتتولى تأمينها.

وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات الكردية أن تبادر فوراً بإنهاء عمليات التهجير القسري والهدم غير القانوني لمنازل السكان العرب والنازحين داخلياً، وأن تلتزم بعدم إبعاد أي من النازحين داخلياً إلى خارج المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان، وبعدم إجبار أي من السكان العرب بشكل تعسفي على مغادرة ديارهم والبقاء داخل المخيمات.



حي واحد حزيران في جنوبي غرب كركوك

2. المنهجية

تستند النتائج الواردة في هذا التقرير الموجز إلى معلومات جُمعت في سياق زيارة بحثية مستمرة قامت بها منظمة العفو الدولية إلى شمال العراق. وخلال الفترة من 24 أكتوبر/تشرين الأول إلى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016، أجرى باحثو منظمة العفو الدولية مقابلات بشكل مباشر أو عبر الهاتف مع 11 شخصاً هُجروا قسراً من مدينة كركوك أو من قرى في قضاء الدبس بمحافظة كركوك منذ 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وتحدث باحثو المنظمة أيضاً مع خمسة أشخاص من محافظة كركوك نزحوا إلى مخيمات في محافظة أربيل، وقد فُصلوا عن عائلاتهم، وما زالوا غير قادرين على اللحاق بهم في كركوك. كما التقى باحثو المنظمة، أو أجروا مقابلات عبر الهاتف، مع أشخاص آخرين من سكان كركوك، ومع محامين ونشطاء وسياسيين وعاملين في مجال المساعدات الإنسانية. وقد دُعمت هذه النتائج بأدلة مستمدة من صور لليبوت المهدامة في مدينة كركوك وفي قرية قوتان، وبتصريحات لزعماء وسياسيين أكراد.

وقد عرضت منظمة العفو الدولية على سلطات إقليم كردستان بواعث قلقها بشأن أنماط التهجير القسري والقيود المفروضة على حرية تنقل النازحين داخلياً من العرب السُنَّة، وذلك في مرات عديدة، سواء من خلال رسائل أو مقابلات، بما في ذلك مقابلات مع رئيس الإقليم مسعود بارزاني، ورئيس الوزراء نيجيرفان بارزاني، ومستشار الأمن القومي مسرور بارزاني، في مايو/أيار 2016. وفي أحدث رد على النتائج التي قدمتها منظمة العفو الدولية، بتاريخ 4 أكتوبر/تشرين الأول و20 أكتوبر/تشرين الأول 2016، واصلت السلطات القول بأنه لم تحدث أية عمليات هدم متعمدة أو تهجير قسري، ولكنها تعهدت بالتحقيق في بعض حالات الانتهاكات التي سلَّطت منظمة العفو الدولية الضوء عليها. وشرعت السلطات في إجراء تحقيقات بخصوص بعض الحالات. إلا إن السلطات رفضت نتائج توصلت إليها منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى بشأن عمليات التهجير القسري، وهدم المنازل، التي تستهدف العرب السُنَّة؛ وذلك بالرغم من الأدلة الدامغة. ولا تزال السلطات في إقليم كردستان العراق تصر على القول بأن القيود على حرية التنقل ضرورية للأغراض الأمنية. وقد بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى سلطات إقليم كردستان، يوم 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، لعرض بواعث قلقها بشأن حالات معينة وُثِّقت في هذا التقرير الموجز، وسوف تدرج المنظمة أية ردود تصلها من السلطات في مطبوعاتها القادمة.

"أين عسانا أن نذهب؟"

التدمير والتهجير القسري في كركوك

منظمة العفو الدولية

3. خلفية

1.3 النزوح في كركوك

أصبحت كركوك تخضع بحكم الواقع الفعلي لسيطرة السلطات في إقليم كردستان العراق منذ أن انسحبت قوات الحكومة العراقية المركزية من شمال العراق، في يونيو/حزيران 2014، مع هيمنة تنظيم "الدولة الإسلامية" على مساحات شاسعة من أراضي البلاد. وقد ظلت كركوك لفترة طويلة من أكثر المناطق التي تُعتبر مثار خلاف ضمن ما يُسمى "الأراضي المتنازع عليها"، الواقعة جنوب إقليم كردستان العراق، والتي تطالب كل من الحكومة العراقية المركزية وحكومة إقليم كردستان العراق بضمها إليها.¹ وقد اشتد التوتر بين الطوائف الثلاث الكبرى في كركوك (الأكراد، والعرب، والتركمان) في أعقاب ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية"، وكان يتطور إلى أعمال عنف من حين إلى آخر.

وقد سعى مئات الآلاف من النازحين داخلياً من محافظات الأنبار وصلاح الدين ونيوى وديالى إلى أن يجدوا ملاذاً لهم في كركوك، منذ أن بسط تنظيم "الدولة الإسلامية" سيطرته على أجزاء كبيرة من الأراضي العراقية في يونيو/حزيران 2014،² مما أثار مخاوف لدى القادة والسكان في إقليم كردستان العراق من تأثير الحراك السكاني على التركيب الديموغرافي في محافظة كركوك، والتي سبق أن شهدت عقوداً من سياسات "التعريب" في ظل حكم صدام حسين. ومن جهة أخرى، يتخوف السكان العرب وقادتهم من أن تؤدي مطالبه حكومة إقليم كردستان العراق بضم كركوك، وغيرها من "المناطق المتنازع عليها"، إلى إبعاد السكان العرب أو تقييدهم وتهميشهم. وتتضاعف هذه المخاوف من جراء ما تقوم به حكومة إقليم كردستان العراق من عمليات التهجير القسري المتكررة للسكان العرب من بلدات وقرى في "المناطق المتنازع عليها"؛ بما في ذلك بلدات وقرى في محافظة كركوك، وعمليات هدم المنازل والممتلكات بصورة متعمدة، بالإضافة إلى فرض حظر على عودة السكان العرب.³

وقد أُلحِم مسؤولون في كركوك، من بينهم محافظ كركوك نجم الدين كريم، بشكل متزايد إلى أن وجود أعداد كبيرة من النازحين داخلياً من العرب السنة هو أمر غير مرغوب فيه، ومنذ عام 2015، أصبحت إجراءات الدخول إلى المحافظة والإقامة فيها بالغة الصعوبة. وفي أعقاب الهجوم الذي شنته تنظيم "الدولة الإسلامية" على محافظة كركوك، في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016، أُلقي عدد من المسؤولين باللوم على النازحين داخلياً في إيواء "إرهابيين"، وتصاعدت الدعوات من جانب بعض القادة السياسيين لإبعاد النازحين داخلياً، ولاسيما أولئك الذين ينحدرون من مناطق تمت استعادتها من تنظيم "الدولة الإسلامية". وقد أكد محافظ كركوك أن النازحين داخلياً موضع ترحيب، ولكنه ربط بين وجود "خلايا نائمة" لتنظيم الدولة الإسلامية ووجود أعداد كبيرة من النازحين داخلياً من السنة العرب.⁴ وبالرغم من توفر أدلة على أن مئات الأشخاص قد هُجروا قسراً على أيدي القوات المسلحة وقوات الأمن

1 نص الدستور العراقي، الصادر عام 2005، على أن مصير هذه الأراضي سوف يُحدد بحلول عام 2007 من خلال استفتاء عام، ولكن لم يتم إجراء هذا الاستفتاء حتى الآن.

2 تشير التصريحات الرسمية لوزارة الهجرة والمهجرين ومحافظ كركوك إلى أن عدد النازحين داخلياً في كركوك بلغ 600 ألف شخص، إلا إن "مصفوفة تتبع النزوح" الصادرة عن "المنظمة الدولية للهجرة" تفيد بوجود حوالي 374 ألفاً من النازحين داخلياً في كركوك.

3 لمزيد من التفاصيل، انظر: منظمة العفو الدولية، "هَجِّروا وجرِّدوا من كل ما يملكون: النزوح القسري والتدمير المتعمد في شمال العراق" (رقم الوثيقة: MDE 14/3229/2016)، 20 يناير/كانون الثاني 2016. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:

www.amnesty.org/en/documents/mde14/3229/2016/en/

ومنظمة العفو الدولية، "يُعاقبون على جرائم تنظيم "الدولة الإسلامية": النازحون العراقيون يتعرضون للتهجير على أيدي الميليشيات والقوات الحكومية" (رقم الوثيقة: MDE 14/4962/2016)، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2016. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:

www.amnesty.org/en/documents/mde14/4962/2016/en/

4 شبكة رووداو، "نجم الدين كريم: توجد خلايا نائمة لداعش في المحافظة ويجب تعزيز الإجراءات الأمنية"، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2016. [بالعربية]. مُتاح على الرابط: rudaw.net/arabic/kurdistan/221020167

"أين عسانا أن نذهب؟"

التدمير والتهجير القسري في كركوك

منظمة العفو الدولية

الكردية من عدة أحياء في مدينة كركوك ومن قرى في قضاء الدبس في غضون بضعة أيام، فقد نفى محافظ كركوك، الذي يرأس أيضاً اللجنة الأمنية في كركوك، أن ثمة سياسة رسمية للتهجير القسري، وادعى أنه لا توجد سوى "حالات فردية" من قبل "حاولوا الضغط بترحيل النازحين"⁵.

2.3 هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية"

في الساعات الأولى من صباح يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016، شنَّ تنظيم "الدولة الإسلامية" هجوماً مفاجئاً على كركوك استخدم الشخصيات ومرافق البنية الأساسية الحكومية والأمني، بما في ذلك مبنى المحافظة وبعض مراكز الشرطة ومقر "الحزب الديمقراطي الكردستاني". وقد تمكنت القوات المتواجدة في كركوك، بما في ذلك الشرطة المحلية وقوات "الأسايش" (جهاز الأمن الداخلي في إقليم كردستان)، وقوات "البيشمركة" (القوات المسلحة في إقليم كردستان)، والمدعمة بتعزيزات، من بينها مديرية مكافحة الإرهاب في السليمانية، من استعادة السيطرة الكاملة على المدينة بحلول مساء يوم 22 أكتوبر/تشرين الأول. وذكرت مصادر رسمية أن 81 من المشتبه أنهم من مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" قد قُتلوا. وتفيد المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية أن حوالي 90 شخصاً آخرين قد لقوا مصرعهم، وأغلبهم من أفراد الشرطة وقوات "الأسايش" وقوات "البيشمركة". وكان من بين القتلى طفل يبلغ من العمر تسع سنوات، حيث وقع في مرمى النيران المتبادلة، على ما يبدو. كما أُصيب 190 شخصاً آخرين، ليس من بينهم أي من المشتبه في أنهم من مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية".

ورداً على الهجوم، أعلنت السلطات المحلية حظر التجول يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول، ونشرت قوات إضافية لتأمين المدينة. وقال شهود لمنظمة العفو الدولية إن سكان كركوك، من الأكراد والعرب والتركمان، ساعدوا قوات الأمن عن طريق تقديم معلومات، ووضع حواجز على الطرق لصد هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية".

5 انظر: صفحة إعلام محافظ كركوك، تصريح يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول 2016. مُتاح على الرابط:

www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1685691461746372&id=1509329539382566

4. هدم المنازل والتهجير القسري

تفيد البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية بأن السلطات في كركوك نفذت حملة من عمليات هدم المنازل، وطردت مئات من العرب من مدينة كركوك ومن قرى في قضاء الدبس بمحافظة كركوك بدءاً من 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وقد تعرض النازحون من محافظة كركوك إلى النقل قسراً إلى مخيمات النازحين داخلياً في المحافظة، أو وجدوا ملاذاً لهم لدى تجمعات مضيقة في قرى قريبة. كما أبعد مئات من النازحين داخلياً ممن كانوا قد لجأوا إلى كركوك، ومن بينهم كثيرون من محافظتي الأنبار وديالى، منذ 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

وبالإضافة إلى ذلك، أخطرت سلطات كركوك شفهياً السكان العرب في الأحياء التي تسكنها أغلبية من العرب وفي الأحياء المختلطة من مدينة كركوك أن عليهم مغادرة المدينة في غضون بضعة أيام، وصادرت بطاقات الهوية الخاصة بهم. ولم تقتصر هذه الإخطارات على النازحين داخلياً من محافظات أخرى، ولكنها امتدت أيضاً إلى العرب من سكان محافظة كركوك، بما في ذلك أولئك الذين لا تزال مناطقهم الأصلية تحت سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية"، مثل قضاء الحويجة، وأولئك الذين ينحدرون من قرى استعادت القوات الكوردية السيطرة عليها منذ وقت طويل، ولكن هذه القوات نفسها منعت السكان العرب من العودة إليها.

ولا تتوفر إحصائيات رسمية عن عدد الذين تضرروا، إلا إن تقديرات بعض النشطاء والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية والسكان تشير إلى إبعاد ما لا يقل عن 250 عائلة، تنحدر من مناطق خارج محافظة كركوك، بينما تعرضت عشرات العائلات الأخرى لهدم منازلها في مدينة كركوك. كما تعرضت 190 عائلة أخرى من قرى في قضاء الدبس للاقتلاع من ديارهم.

1.4 حي "واحد حزيران" في مدينة كركوك

في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016، شن مقاتلو تنظيم "الدولة الإسلامية" هجوماً على حي "واحد حزيران" في جنوب مدينة كركوك، وهو حي أغلب سكانه من العرب، مستهدفين عناصر الأمن ونقاط التمرکز الأمنية، واستمرت الاشتباكات بشكل متقطع بين مقاتلي التنظيم وقوات الأمن والقوات المسلحة حتى مساء يوم 22 أكتوبر/تشرين الأول.

وقال بعض السكان لمنظمة العفو الدولية إن مسؤولين من قوات "الأسايش" و"البيشمركة" بدأوا في القبض على عدد من الرجال اعتباراً من يوم 22 أكتوبر/تشرين الأول، وصادروا بطاقات هويتهم وطلبوا منهم إخلاء المنطقة. وخلال الأيام التالية، طاف أفراد قوات الأمن على الأحياء وأبلغوا ساكنيها أن منازلهم ستُهدم.

ومن هؤلاء السكان شخص حُجِب اسمه ويُشار إليه بالاسم المستعار "مهيمن" حرصاً على سلامته، وهو يبلغ من العمر 40 عاماً ولديه 10 أطفال وينحدر من إحدى القرى في جنوب غرب كركوك، وكان يعيش في منطقة المنشية بحي "واحد حزيران" منذ أن أُخلي قسراً من منزله على أيدي القوات الكوردية في مطلع عام 2015، ثم أُخلي قسراً من منزله الجديد، الذي هُدم يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وفي الليلة السابقة، طاف بالحي أشخاص يرتدون زيّاً عسكرياً، وحدد "مهيمن" أنهم أفراد قوة مختلطة من قوات "الأسايش" تنتمي إما إلى "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، أو "الاتحاد الوطني الكردستاني" استناداً إلى زبهم،⁶ وراحوا يأمرهم "مهيمن" وجيرانه بأن عليهم إخلاء منازلهم بحلول صباح اليوم التالي. وفي حوالي الساعة الثامنة والنصف من صباح 25 أكتوبر/تشرين الأول، رأى "مهيمن" عشرات من المسلحين الذين يرتدون زيّاً عسكرياً وهم ينفذون وقد حُكِيَ لمنظمة العفو الدولية أن أشخاصاً يرتدون زيّاً عسكرياً أخلوا السكان من حي واحد حزيران، يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول، بينما راحت الجرافات تهدم المنازل في وقت متأخر من الليل. وقد روى "مهيمن" لمنظمة العفو الدولية ما حدث له قائلاً:

6 تقع كركوك في نطاق نفوذ "الاتحاد الوطني الكردستاني"، وهو أحد الحزبين الكورديين الرئيسيين. ولكل من "الاتحاد الوطني الكردستاني" والحزب التحرر الحاكم وهو "الحزب الديمقراطي الكردستاني" قواته الأمنية وأجهزته الاستخبارية في المناطق التي تخضع لنفوذه، وإن كانت قد بُدلت جهود في السنوات الأخيرة لتنسيق السياسات الأمنية بين الحزبين في المناطق التي تسيطر عليها حكومة إقليم كوردستان العراق، بما في ذلك من خلال إنشاء "مجلس أمن إقليم كردستان" في عام 2011. وقد شاركت الأجهزة الأمنية لكل من "الاتحاد الوطني الكردستاني" و"الحزب الديمقراطي الكردستاني" في التصدي لهجوم تنظيم "الدولة الإسلامية"، وكذلك في عمليات الإخلاء القسري للسكان العرب السُّتة وإعادتهم.

"أين عسانا أن نذهب؟"

التدمير والتهجير القسري في كركوك

منظمة العفو الدولية

"أنا من كركوك. أمرتني قوات البيشمركة بأن أعاد قررتي، فبنيت بيتاً هنا وأطفالي ملتحقون بالمدرسة في حي [واحد] حزيران. والآن أصبحنا بلا بيت مرةً أخرى، ونعيش كلنا مع أختي. أين عسانا أن نذهب؟ وقد سويّت جميع بيوت الحي تقريباً بالأرض، ولم يبق إلا حوالي 10 بيوت قائمة، بينما كانت هناك مئات البيوت من قبل."

وهناك ساكن آخر من سكان مدينة كركوك يُشار إليه بالاسم المستعار "أحمد"، وهُدّم منزله بالجرافات يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول. وقد قال لمنظمة العفو الدولية: "لقد بنيتُ هذا البيت طوبة طوبة منذ يوم ولادة ابني الأكبر [قبل 13 عاماً]". ووصف "أحمد" الفوضى التي عمّت حيث كان السكان يسعون جاهدين لإنقاذ متعلقاتهم، بينما كانت الجرارات والجرافات تشق طريقها وسط الحي، فيما كان مسؤولو قوات "الأسايش" و"البيشمركة" يأمرّون السكان عبر مكبرات الصوت أو بشكل مباشر بإخلاء منازلهم في غضون ساعات، وإلا فإن كل متعلقاتهم سوف تُدمر مع منازلهم. ووصف "أحمد" المشهد آنذاك قائلاً:

"هناك رجل لم يعلم بالتحذيرات خرج يركض [من منزله] مع زوجته... كان يركض مثل المجنون. لم يكن يدري في أية غرفة يركض أطفاله، فراح يصيح متوسلاً لكي يتوقف الجرار".

وقال "أحمد" إن أحد جيرانه، ويبلغ من العمر 31 عاماً، تعرض لإهانات بينما كان يحاول وقف عملية هدم منزله، فأطلق النار على نفسه بعد أن استبد به اليأس. وقد أكد سكان آخرون التقت بهم منظمة العفو الدولية هذه الرواية.

أما النازحون داخلياً من محافظات أخرى، ممن كانوا قد أُجروا أو بنوا بيوتاً في حي "واحد حزيران"، فلم يقف الأمر عند إخلاتهم من منازلهم، بل أُبعدوا من المحافظة كلها. ومن هؤلاء النازحين داخلياً شخص يبلغ من العمر 45 عاماً وينحدر من محافظة ديالى، وكان يعيش في حي "واحد حزيران" منذ أغسطس/آب 2014، بعدما فرّ من قريته في ناحية جلولاء مع زوجته وأمه وحمامته وأطفاله الأربعة. وقد قال لمنظمة العفو الدولية إن قوات الأمن قبضت عليه مع رجال آخرين من الحي، يوم 22 أكتوبر/تشرين الأول 2016، كما صادرت بطاقة الهوية الخاصة به. وقد أمر النازحون داخلياً المنحدرين من مناطق خارج كركوك بالتوجه إلى مقر قوات "الأسايش" في المنطقة. وتوجه الرجل إلى المقر حسبما أُمر، وهناك أُبلغ بأنه لن يسترد بطاقة هويته حتى يخلي منزله، فأُسرع هو و10 عائلات من محافظة ديالى باستئجار سيارات لنقل متعلقاتهم. وقد هُدم منزله يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول، ولم تُرد له بطاقة هويته إلا بعد أن عبر نقطة التفيتيش عند مخرج كركوك. وقد قال لمنظمة العفو الدولية إن أفراد قوات الأمن الذين أخلوه من منزله كانوا يحملون النازحين داخلياً مسؤولية الهجوم الذي شنّه تنظيم "الدولة الإسلامية"، وأضاف قائلاً: "كان أفراد الأسايش والبيشمركة يقولون لنا: "نحن نقدم الشهداء لكي نقاتل داعش [التسمية العربية الشائعة لتنظيم "الدولة الإسلامية"] وأنتم تجلبونهم هنا وتوفرون لهم المأوى في هذه المنازل".

وكانت بعض المنازل قد هُدمت من قبل في حي "واحد حزيران" على مدى بضعة أيام في سبتمبر/أيلول 2016، في وجود أفراد من قوات "الأسايش"، ولكن هجوم يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول عَجّل، على ما يبدو، بهدم منازل على نطاق أوسع.

ولا تتوفر إحصائيات رسمية عن عدد المنازل التي هُدمت، ولكن بعض السكان والنشطاء يقولون إن مئات الأشخاص قد أصبحوا بلا مأوى من جراء ذلك. ويصر المسؤولون على القول بأنه لم تُهدم سوى المساكن العشوائية (والتي تُعرف باسم "التجاوزات"). إلا إن السلطات لم تقدم ضمانات كافية للمتضررين، بما في ذلك إخطارات كتابية وتعويضات قانونية، من قبيل تعويضات كافية عن الخسائر أو منازل بديلة.

وعند تنفيذ عمليات الإخلاء القسري، لم تقم السلطات بالتشاور مع الأهالي، أو يبحث بدائل، أو إعطاء مهلة كافية، أو تقديم تعويضات عن الخسائر، أو توفير مساكن بديلة لمن لا يملكون توفير مساكن بأنفسهم. وقد سبق لكثيرين ممن فقدوا منازلهم في حي "واحد حزيران" أن نزحوا قسراً من جراء النزاع في محافظة كركوك، وبفقدان منازلهم أصبحوا معدمين. وتمنع القوات الكوردية بعض السكان، بما في ذلك سكان من قرى في ناحيتي يابجي وجلولاء، من العودة إلى ديارهم في مناطق استعادتها هذه القوات من قبضة تنظيم "الدولة الإسلامية".

2.4 أحياء أخرى في مدينة كركوك

في أعقاب الهجوم الذي شنّه تنظيم "الدولة الإسلامية" يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016، كُتّفت قوات "الأسايش" من دورياتها في الأحياء التي يشكل العرب غالبية سكانها، وكذلك في الأحياء المختلطة، مثل حي "الخصراء"، وحي "النصر"، وحي "الأسرى والمفقودين"، وحي "الواسطي"، ومنطقة "شركة طارق"، ووجهت تحذيرات شفوية للسكان العرب بأنه يتعين عليهم العودة إلى مناطقهم الأصلية. كما صادرت قوات "الأسايش" بعض بطاقات الهوية، وصادرت في بعض الأحياء وثائق أخرى أساسية، مثل

"أين عسانا أن نذهب؟"

التدمير والتهجير القسري في كركوك

منظمة العفو الدولية

البطاقات التموينية⁷ ومستندات الكفالة، وأمرت السكان العرب الذكور بأن عليهم الحضور إلى مقر قوات "الأسايش" المحلية. وبمجرد حضور هؤلاء الأشخاص إلى مقر "الأسايش"، كان بعضهم، ولاسيما النازحين داخلياً المنحدرين من مناطق خارج كركوك، يُبلغون بأنهم لن يستردوا بطاقات هويتهم إلا إذا جمعوا عائلاتهم ومتعلقاتهم وغادروا المحافظة.

ومن هؤلاء شخص يُشار إليه بالاسم المستعار "خالد"، ويبلغ من العمر 24 عاماً، وهو أب لطفلين ونزح من مدينة الكرمة في الأنبار إلى كركوك في مطلع عام 2014. وقد قال لمنظمة العفو الدولية إن عائلته بكاملها، والمؤلفة من حوالي 15 شخصاً، وسكاناً آخرين من الأنبار، كانوا يستأجرون شققاً في ثلاث عمارات في حي "النصر" في كركوك، قد تلقوا أوامر من أفراد في قوات "الأسايش"، يوم 22 أكتوبر/تشرين الأول، تفيد بأن عليهم مغادرة المدينة وأن أمامهم مهلة يومين لترتيب أمورهم، فاستأجر هؤلاء السكان جرارات وسيارات، وغادروا يوم 24 أكتوبر/تشرين الأول حسبما أمروا، وهم يقيمون حالياً في مخيم "أبو غريب" بالقرب من بغداد.

وقد كانت هناك محاولات من جانب السلطات في كركوك لإعادة بعض النازحين داخلياً، والسكان المحليين من العرب السنة بشكل قسري قبل الهجوم الذي شنه تنظيم "الدولة الإسلامية" يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول. ففي يوم 20 أكتوبر/تشرين الأول، على سبيل المثال، توجه أفراد من قوات "الأسايش" إلى عدد من منازل العائلات العربية في مدينة كركوك وصادروا وثائق أساسية.

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال شخص يُشار إليه بالاسم المستعار "علي"، وهو سائق يبلغ من العمر 27 عاماً وأب لستة أطفال، إن خمسة أشخاص يرتدون زي "الأسايش"، وشخصين في ملابس مدنية، حضروا إلى شقته المؤجرة في حي "الواسطي" في مدينة كركوك، يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول، وصادروا بطاقة هويته وبطاقته التموينية. وفي وقت لاحق من مساء اليوم نفسه، استدعاه شخص، عرّف نفسه باعتباره من أفراد "الأسايش"، وأمره بالتوجه إلى مقر "الأسايش" في حي "الواسطي" مع عائلته ومتعلقاته. وذهب "علي" إلى مقر "الأسايش" بمفرده وحاول إقناع المسؤولين بأنه ليس أمامه أي مكان آخر يذهب إليه، حيث إن قوات "البيشمركة" قد استعادت السيطرة على قريته في محافظة كركوك، في مارس/آذار 2015، ولكنها لا تزال خالية من السكان العرب. ولم يسترد "علي" بطاقة هويته، وهو يعيش في خوف دائم من الإبعاد أو الاعتقال. وقد وصف وضعه لمنظمة العفو الدولية قائلاً:

"لا أستطيع التنقل بحرية لأنهم [قوات الأمن] قد يقبضون على أي شخص لا يحمل بطاقة هوية. ولا يمكنني العمل كسائق بدون البطاقة. ولهذا، فأنا حبيس المنزل معظم الوقت. وكل ما أريده هو أن أتمكن من تدبير سبيل للعيش وتوفير احتياجات أطفالتي. هم [السلطات الكوردية] لا يسمحون لي بالعودة إلى قريتي، ولا يريدونني أن أبقى هنا. وعندما قلت لهم [قوات الأمن] أنه لا يوجد أي مكان آخر أذهب إليه، تجاهلوا الأمر وقالوا إن هذه ليست مشكلتهم".

وهناك اثنان من أبناء عمومة "علي" يعانيان الوضع نفسه.

3.4 قضاء الدبس في محافظة كركوك

في أعقاب الهجوم الذي شنته تنظيم "الدولة الإسلامية" على محطة كهرباء الدبس ومقتل 12 من الحراس والعاملين، حسبما ورد، أقدمت القوات الكوردية على تهجير سكان قريتين في قضاء الدبس، في شمال غرب كركوك، بشكل قسري، ويعتقد بعض أهالي القريتين، وغيرهم من المراقبين، أن هذا الإجراء كان في جانب منه بدافع الانتقام بسبب ما رُعم عن صلات بعض أهالي القريتين بتنظيم "الدولة الإسلامية"، ولكنه كان في الوقت نفسه ذريعة لتهجير أعداد إضافية من سكان القرى العرب من "المناطق المتنازع عليها".

وإحدى هاتين القريتين المتضررتين هي قرية قوتان، التي يسكنها حوالي 75 عائلة عربية، حسبما يقول سكانها، وقد أُخلت تماماً من جميع سكانها العرب. وعلمت منظمة العفو الدولية من بعض النشطاء والمصادر المحلية أن مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" سيطروا لفترة وجيزة على قرية قوتان، يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول، ودعوا السكان، من خلال مكبر صوت بأحد مساجد القرية، إلى دعمهم من أجل الإطاحة بالحكومة. وقال أحد الشهود لمنظمة العفو الدولية إن قوات "البيشمركة" دخلت القرية بعد ذلك، وإثر مواجهة قصيرة مع مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" أُخرجت جميع السكان من منازلهم لتنفيذ عمليات تفتيش. ولم يُسمح للسكان

7 لكل أسرة في العراق الحق في الحصول على بطاقة تموينية تتيح لها الحصول على بعض المواد الغذائية الأساسية ومواد النظافة بأسعار زهيدة.

"أين عسانا أن نذهب؟"

التدمير والتهجير القسري في كركوك

منظمة العفو الدولية

بالعودة إلى القرية، بل اقتيدوا بدلاً من ذلك إلى مخيمات النازحين داخلياً في كركوك. وفي الوقت نفسه، هُدمت منازل هؤلاء السكان، طبقاً لما ذكره أحد الشهود من المنطقة.

كما قامت قوة مختلطة من قوات "الأسابش" و"البيشمركة" بإرغام سكان قرية قوش قاية القريبة على مغادرة منازلهم، بعدما دخلت القرية يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول. وقال بعض السكان لمنظمة العفو الدولية إن أبناء حوالي 115 عائلة، وهم مجموع سكان القرية، قد أُمرُوا بمغادرة ديارهم في غضون ساعات. وقال أحد الذين هُجروا قسراً لمنظمة العفو الدولية إن بعض أهالي القرية لم يستطيعوا تديبر وسائل انتقال، فاقتادهم مسؤولو الأمن إلى مخيمات النازحين داخلياً في محافظة كركوك بعد أن صادروا بطاقات هويتهم، بينما استطاع آخرون من أهالي القرية أن يجدوا ملأذاً لهم لدى الأقارب في قرى محيطة.

ويخشى السكان من أن يكون العرب من أهالي القرى القريبة، وخاصة أهالي قريتي الكيف وباجوان، عرضةً لخطر التهجير القسري على نحو مماثل.

"أين عسانا أن نذهب؟"

التدمير والتهجير القسري في كركوك

منظمة العفو الدولية

5. استمرار التهجير القسري وتشديد القيود على حرية التنقل

تعهد محافظ كركوك علناً بعدم إعادة النازحين داخلياً إلى المناطق التي لا تزال تحت سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" أو المناطق التي لا تزال الاشتباكات مستمرة فيها، وباللّخص الموصل والمناطق المحيطة بها.⁸ إلا إن آفاق العودة الآمنة والدائمة لا تزال غير واضحة بالنسبة لمئات الآلاف من النازحين داخلياً المنحدرين من مناطق استعادتها القوات الحكومية من تنظيم "الدولة الإسلامية" منذ فترة طويلة وتتولى تأمينها. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع النازحون داخلياً من العرب السُنّة من مناطق في محافظات بابل وصلاح الدين وديالى العودة إلى ديارهم، لأن ميليشيات "الحشد الشعبي" تمنعهم صراحةً من العودة بدعوى أنهم تعاونوا مع تنظيم "الدولة الإسلامية"، بينما يخشى آخرون عن حق من التعرض لهجمات انتقامية على أيدي هذه الميليشيات، التي تسيطر بصرامة على تلك المناطق، وسبق أن ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في غضون السنوات الأخيرة وهي بمنأى عن المساءلة والعقاب.⁹ كما يُمنع أهالي المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" صراحةً من العودة. وتمنع قوات "البشمركة" سكان القرى العربية والسكان العرب في البلدات التي يسكنها خليط من العرب والأكراد من العودة إلى ديارهم. وهناك آخرون لا يستطيعون العودة لأن منازلهم وسبل عيشهم قد دُمرت، أو لأنهم ينتظرون تطهير مناطقهم من الألغام، وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب أو ينتظرون استئناف الخدمات. ويتعين على من يرغبون في العودة أن يبرروا بإجراءات إدارية وأمنية طويلة ومعقدة تفتقر إلى الشفافية، وكثيراً ما تتسم بالتعسف ويشوبها الفساد.

ولطالما واجه العرب السُنّة من النازحين داخلياً في كركوك، شأنهم شأن غيرهم في المناطق الأخرى التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان، قيوداً على حريتهم في التنقل.¹⁰ وفي أعقاب الهجوم الذي شنته تنظيم "الدولة الإسلامية" يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول، أصبحت القيود، السارية في إقليم كردستان العراق، وكذلك في المناطق الواقعة جنوب كردستان الخاضعة لسيطرة حكومة الإقليم بحكم الواقع الفعلي، أشد صرامة.

ومنذ عام 2015، أصبحت إجراءات دخول مدينة كركوك بالنسبة للنازحين داخلياً أكثر تعقيداً وعرضة للتغيير بشكل متواتر، وعادة ما تتطلب وجود كفيل من أهل المدينة ليكون ضامناً للنازحين داخلياً. ومما يفاقم من وطأة الوضع القرارات التي يتخذها محافظ كركوك من حين لآخر بوقف العمل بنظام الكفالة، والتسجيل بشكل كامل ومنع النازحين داخلياً من دخول المدينة. وتطبق هذه القيود حتى على سكان من محافظة كركوك، بما في ذلك النازحون داخلياً ممن فروا من النزاع في قضاء الحويجة. وخلال اجتماع عُقد في 10 أغسطس/أب 2016، قال ممثلون لوزارة الهجرة والمهجرين في كركوك لمنظمة العفو الدولية بأن النازحين داخلياً، بما في ذلك المنحدرين من قضاء الحويجة، لا يمكنهم دخول مدينة كركوك إلا إذا كانت لديه ممتلكات هناك، أو كانوا يشغلون وظائف حكومية، أو كان لديهم كفيل يضمنهم من أهل المدينة. ومنذ أن وقع هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية" يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول، أُوقف العمل بنظام الكفالة بالنسبة للقادمين الجدد، على ما يبدو، كما تكثفت الجهود الرامية إلى إبعاد النازحين داخلياً، ممن ينحدرون من محافظات أخرى غير كركوك، بشكل قسري إلى خارج محافظة كركوك، وإلى إزام النازحين من مناطق أخرى في محافظة كركوك بالبقاء

8 انظر: صفحة إعلام محافظ كركوك، تصريح يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول 2016، في أعقاب اجتماع مع زعماء من محافظة نينوى. مُتاح على الرابط:

www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1685691461746372&id=1509329539382566

9 منظمة العفو الدولية، "يُعاقبون على جرائم تنظيم "الدولة الإسلامية": النازحون العراقيون يتعرضون للتهجير على أيدي الميليشيات والقوات الحكومية" (رقم الوثيقة: MDE 14/4962/2016)، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2016. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:

www.amnesty.org/en/documents/mde14/4962/2016/en/

وكذلك: منظمة العفو الدولية، "إفلات تام من العقاب: حكم الميليشيات في العراق" (رقم الوثيقة:)، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2014. [بالعربية]. مُتاح

على الرابط: www.amnesty.org/en/documents/MDE14/015/2014/en/

10 لمزيد من المعلومات، انظر: منظمة العفو الدولية، "يُعاقبون على جرائم تنظيم "الدولة الإسلامية": النازحون العراقيون يتعرضون للتهجير على أيدي الميليشيات والقوات الحكومية" (رقم الوثيقة: MDE 14/4962/2016)، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2016. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:

www.amnesty.org/en/documents/mde14/4962/2016/en/

"أين عسانا أن نذهب؟"

التدمير والتهجير القسري في كركوك

منظمة العفو الدولية

في مخيمات النازحين داخلياً. كما أدى وقف العمل بنظام الكفالة إلى استمرار تشتت العائلات، التي لا يستطيع بعض أفرادها اللحاق بباقي العائلة في كركوك.

وفي لقاء مع منظمة العفو الدولية يوم 29 أكتوبر/تشرين الأول، روى أحد النازحين داخلياً من قضاء الحويجة ما حدث له قائلاً:

"هربت عائلتي من "داعش" قبلي بشهرين، وتمكنوا من الذهاب إلى كركوك. وأنا حبيس هنا في مخيم ديبكة [في قضاء مخمور بمحافظة أربيل]، ولا يُسمح لي باللاحاق بهم، رغم أنني من محافظة كركوك... ولا يُسمح لهم بدخول أربيل. كل ما أطلبه هو أن يُسمح لهم بالحضور هنا، أو يُسمح لي بالذهاب إليهم. هل هذا أمر مستحيل؟".

وقال نازح آخر من النازحين داخلياً في مخيم ديبكة بقضاء مخمور لمنظمة العفو الدولية إنه افترق عن عائلته، حيث سلك طريقاً غير الطريق الذي سلّكه للهرب من قريتهم في قضاء الحويجة، ولم يتمكن من اللحاق بهم. وأضاف الرجل قائلاً:

"ذهب أفراد الأسايش إلى منزل أقاربي في حي النداء في كركوك [يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول]، وأمرهم بالرحيل [من المدينة] وأخذوا بطاقة الهوية الخاصة بشقيقي. [الأسايش] لم ينفذوا القرار حتى الآن، ولكن عائلتي على حافة الخطر. لا ندري ماذا نفعل، فهم لا يستطيعون الحضور هنا في أربيل ولا العودة إلى الحويجة، التي لا تزال تحت سيطرة داعش".

وقد خُلف هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية" على كركوك يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول، بتأثيرات متباينة على مناطق أخرى تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان العراق. ففي 26 أكتوبر/تشرين الأول، على سبيل المثال، أصدرت السلطات المحلية في مدينة خانقين بمحافظة ديالى، والتي تخضع لسيطرة حكومة إقليم كردستان بحكم الواقع الفعلي، أوامر للنازحين داخلياً بالانتقال إلى المخيمات إذا لم يكن بوسعهم العودة إلى مناطقهم الأصلية، وذلك "لأسباب أمنية"، وأشارت السلطات إلى الهجوم الذي وقع على كركوك.¹¹ وطلب من زعماء العشائر بأن يقدموا للسلطات قوائم بأسماء عائلات النازحين داخلياً. ولم يُطبق هذا القرار حتى الآن، بعد تدخل سياسيين عراقيين، إلا إن آلاف النازحين داخلياً، ممن سُردوا بسبب النزاع والانتهاكات على أيدي الميليشيات ثم وجدوا ملاذاً في خانقين في السنوات الأخيرة، لا يزالون عرضةً لخطر وشيك يتمثل في تجدد التهجير القسري.

11 روح نيوز، "يجب على العائلة التي لا تعود إلى منطقتها الأصلية أن تستقر في مخيم الوند"، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2016. مُتاح على الرابط:

www.rojnews.org/haber/8470/.html

6. القانون الدولي والمعايير الدولية

يحظر القانون الدولي الإنساني، الذي ينطبق على أوضاع النزاعات المسلحة، تهجير المدنيين خلال النزاعات المسلحة غير الدولية إلا في الحالات التي يقتضيها أمن المدنيين المعنيين أو لأسباب عسكرية قهرية.¹² ويكفل القانون الدولي الإنساني للأشخاص النازحين الحق في العودة الطوعية بأمان إلى ديارهم بمجرد زوال سبب النزوح،¹³ وينص على وجوب احترام حقوق الملكية الخاصة بهم.¹⁴ ويحظر القانون الدولي الإنساني تدمير ممتلكات أحد الخصوم أو الاستيلاء عليها، إلا في الحالات التي تتطلبها ضرورة عسكرية قهرية. ويمكن أن يُعد هذا التدمير بمثابة جريمة حرب.¹⁵ وتؤكد "المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي"،¹⁶ الصادرة عن الأمم المتحدة، على أن لكل إنسان الحق في الحماية من أن يُشرد تعسفاً من مسكنه (المبدأ 6(1)). ويتعين على السلطات، قبل اتخاذ أي قرار يقضي بتشريد أشخاص، أن تستطلع جميع البدائل الممكنة (المبدأ 7(1)). وأياً ما كانت الظروف الأصلية التي أدت إلى التشريد، فإنه يقع على عاتق السلطات المختصة واجب ومسؤولية تهيئة الظروف، وتوفير الوسائل لتمكين النازحين داخلياً من العودة الطوعية الآمنة إلى ديارهم (المبدأ 28(1)). ويقع على عاتق السلطات المختصة أيضاً واجب ومسؤولية مساعدة النازحين داخلياً على استرداد أموالهم وممتلكاتهم، وإذا تعذر ذلك يجب أن تكفل السلطات تقديم تعويض مناسب أو أي شكل آخر من الترضية لهؤلاء الأشخاص (المبدأ 29(2)). كما تنص "المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي" على أن لكل من النازحين داخلياً الحق في التنقل بحرية وفي اختيار محل إقامته.

ولما كان العراق من الدول الأطراف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، فإنه ملزم بأن يتمتع عن تنفيذ عمليات الإخلاء القسري، وأن يحول دون حدوثها، وأن يوفر الحماية للأشخاص من هذه العمليات.¹⁷ ولكي يكون الإخلاء

12 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي: المجلد الأول: القواعد، ج. م. هنكريتس ول. دوزوالد-يك، (تحرير)، 2005 (يُشار له لاحقاً باسم "دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي")، القاعدة 129. [بالإنجليزية] مُتاحة على الرابط:

www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule129

وتنص المادة 8(2)(هـ) ("8") من "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية" على أن تشريد المدنيين قسراً بدون مبرر يُعتبر جريمة حرب. النص [بالعربية] مُتاح على الرابط:

<https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/ADD16852-AEE9-4757-ABE7-9CDC7CF02886/284265/RomeStatuteAra.pdf>

13 دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 132. [بالإنجليزية]. مُتاحة على الرابط:

www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule132

14 دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 133. [بالإنجليزية]. مُتاحة على الرابط:

www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule133

15 دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 50. [بالإنجليزية]. مُتاحة على الرابط:

www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule50

والمادة 8(2)(هـ) ("7") من "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية". النص [بالعربية] مُتاح على الرابط:

<https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/ADD16852-AEE9-4757-ABE7->

16 "مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي"، صادرة عن الأمم المتحدة. [بالإنجليزية]. مُتاحة على الرابط:

documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G98/104/93/PDF/G9810493.pdf?OpenElement

17 اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 4 (الحق في السكن اللائق"، والتعليق العام رقم 7 (حالات إخلاء المساكن بالإكراه). [بالإنجليزية]. التعليقات مُتاحة على الرابط:

"أين عسانا أن نذهب؟"

التدمير والتهجير القسري في كركوك

منظمة العفو الدولية

قانونياً، يجب اتباع إجراءات ملائمة للحماية، ومن بينها ضرورة أن تستطلع السلطات جميع الخيارات لتجنب عمليات الإخلاء، أو التقليل منها إلى الحد الأدنى. ولا يجوز تنفيذ عمليات الإخلاء إلا باعتبارها الملاذ الأخير وبعد استيفاء جميع الضمانات التي يقتضيها القانون الدولي. ويجب على الدولة والهيئات والعناصر التابعة لها اتخاذ خطوات تكفل عدم تعرض أي فرد، وخاصة النساء والأطفال، لهجمات مباشرة أو عشوائية أو غير ذلك من أعمال العنف، أو للحرمان بشكل تعسفي من ممتلكاته أو متعلقاته من جراء عملية الهدم أو التخريب أو غير ذلك من أشكال التدمير المتعمد أو الإهمال أو غيره من صور العقاب الجماعي. ويجب ألا تؤدي عمليات الإخلاء إلى جعل أشخاص بلا مأوى أو جعلهم عرضة لانتهاكاتٍ لحقوق إنسانية أخرى.

7. نتائج وتوصيات

كثيراً ما تحمّل النازحون داخلياً من العرب السُّنة في وسط العراق وفي إقليم كردستان العراق من انتهاكات متعددة على أيدي أطراف مختلفة، سواء عندما كانوا يعيشون في مناطق يسيطر عليها تنظيم "الدولة الإسلامية"، أو في غمار مسيرتهم للهروب من هذه المناطق، أو في الأماكن التي نزحوا إليها بحثاً عن الملاذ والحماية. ولم تعد أمام كثيرين منهم خيارات تُذكر، فليس بوسعهم العودة بأمان إلى ديارهم، أو إعادة بناء حياتهم في مكانٍ آخر. وفي الوقت نفسه، فإن حريتهم في التنقل تظل تحت رحمة إجراءات إدارية مبهمّة ولا يمكن توقعها، وتختلف من محافظة إلى محافظة بل ومن منطقة إلى أخرى داخل المحافظة نفسها، كما يشوبها الفساد، وهو الأمر الذي يعني، في الواقع العملي، أن النصيب الأكبر من المعاناة يقع على كاهل أكثر الناس ضعفاً وعوزاً، ممن يفتقرون إلى من يتكفل بهم، كما يفتقرون إلى الصلات والأموال.

ويجب على السلطات الكردية والسلطات العراقية العمل معاً من أجل إيجاد مناخٍ مواتٍ للعودة الطوعية والأمنة للنازحين داخلياً. وتتقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية من أجل معالجة الانتهاكات التي يواجهها النازحون داخلياً والعرب المقيمون في كركوك، وللحيلولة دون تكرارها في مناطق أخرى، بما في ذلك مدينة خانقين في محافظة ديالى:

إلى السلطات الكردية:

- التوقف عن إصدار أوامر بتهجير مدنيين، إلا في الحالات التي يقتضيها أمنهم أو تتطلبها دواعٍ عسكرية حتمية. وفي الحالات التي يكون فيها التهجير أمراً لا يمكن تجنبه، ينبغي ضمان تنفيذ عمليات التهجير في ظروف مُرضية، من حيث توفر الأمان والتغذية ومرافق الصحة والنظافة الشخصية، وتوفير السكن اللائق للنازحين داخلياً، وعدم فصل أفراد الأسرة الواحدة عن بعضهم البعض؛
- الكف فوراً عن عمليات الهدم غير القانونية لمنازل المدنيين وممتلكاتهم، وعن عمليات الإعادة القسرية للنازحين داخلياً، وعن عمليات الإخلاء القسري لسكان محافظة كركوك من المنازل التي يملكونها أو يستأجرونها في مدينة كركوك أو قرى المحافظة، وكذلك عن إلزامهم بالبقاء في المخيمات؛
- تقديم تعويضات لجميع المدنيين الذين هُدمت منازلهم أو ممتلكاتهم بشكل غير قانوني على أيدي قوات الأمن، وكذلك لضحايا عمليات الإخلاء القسري، والسماح للمدنيين الذين هُدمت منازلهم بإعادة بنائها، أو توفير مساكن بديلة مماثلة لهم؛
- إعادة جميع ما صُودر من وثائق الهوية وغيرها من الوثائق الأساسية إلى السكان العرب في كركوك والنازحين داخلياً دون أي قيد أو شرط؛
- إلغاء جميع القيود التعسفية التي تتسم بالتمييز على حرية التنقل بالنسبة للنازحين داخلياً من العرب السُّنة، والكف عن إبعاد النازحين داخلياً لأسباب أمنية؛
- السماح بعودة من هُجروا قسراً إلى ديارهم بشكل طوعي آمن، وتيسير هذه العودة، ووضع إجراءات تتسم بالشفافية لإبلاغ النازحين بسبل الوصول إلى قراهم ومدى الأضرار التي لحقت بها، وكذلك الإجراءات والمعايير المطلوب توافرها في السكان لكي يتم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم وقراهم.

إلى السلطات العراقية المركزية:

- السماح بعودة من هُجروا قسراً إلى ديارهم بشكل طوعي آمن، وتيسير هذه العودة، ووضع إجراءات تتسم بالشفافية لإبلاغ النازحين بسبل الوصول إلى بلداتهم وقراهم ومدى الأضرار التي لحقت بها، وكذلك الإجراءات والمعايير المطلوب توافرها في السكان لكي يتم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم؛

"أين عسانا أن نذهب؟"

التدمير والتهجير القسري في كركوك

منظمة العفو الدولية

- التوقف فوراً عن اتباع السياسة المتمثلة في منع أقارب المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" من العودة إلى ديارهم؛
- حماية العائدين من أية هجمات انتقامية، بما في ذلك من خلال قيام القوات المسلحة العراقية فوراً بتطبيق إجراءات فعّالة للقيادة والسيطرة على الميليشيات شبه العسكرية، ووضع آليات فعّالة للإشراف والمحاسبة من جانب الهيئات المدنية.

"أين عسانا أن نذهب؟"

التدمير والتهجير القسري في كركوك

منظمة العفو الدولية

**منظمة العفو الدولية حركة
عالمية لحقوق الإنسان.
عندما يقع ظلم على أي إنسان
فإن الأمر يهمنا جميعاً.**

انضم إلى المحادثة

اتصل بنا

www.facebook.com/AmnestyGlobal

@AmnestyOnline



..... info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500



"أين عسانا أن نذهب؟"

التدمير والتهجير القسري في كركوك

عانى السكان العرب الذين نزحوا إلى محافظة كركوك والسكان العرب المقيمون فيها من انتكاسة في أعقاب الهجوم الدامي والمنسق والمباغت الذي شنته الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية" على محافظة كركوك يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

وتبين البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية أن السلطات في كركوك بادرت، رداً على الهجوم، بهدم منازل مئات من العرب السُّنة من سكان كركوك والعرب الذين كانوا قد فروا إليها من محافظات الأنبار وديالى وصلاح الدين، مما أسفر عن تشريد مئات العائلات قسراً إلى خيام أو إبعادهم من محافظة كركوك.

كما تبين بحوث المنظمة أن قوات الأمن في كركوك أمرت السكان العرب الآخريين والنازحين داخلياً بالعودة إلى مناطقهم الأصلية، كما صادرت وثائق الهوية الخاصة بهم. وبالرغم من أن التهديد الذي يواجهه هؤلاء الأشخاص لم يُنفذ حتى الآن، فإنهم لا يزالون عرضةً لخطر الترحيل والعودة القسرية.

وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات الكردية أن تبادر فوراً بإنهاء عمليات التهجير القسري والهدم غير القانوني لمنازل السكان العرب والنازحين داخلياً، وأن تلتزم بعدم إبعاد أي من النازحين داخلياً إلى خارج المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان، وبعدم إجبار أي من السكان العرب بشكل تعسفي على مغادرة ديارهم والبقاء داخل المخيمات.

رقم الوثيقة: MDE 14/5094/2016

نوفمبر/تشرين الثاني 2016

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org



منظمة العفو
الدولية